مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

المعايير الألمانية الجديدة للسياسة الخارجية

هانز كوندناني

ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة — فضلاً عن قضايا أخرى– تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْن السياسي والأكاديمي.

حقوق النشر محفوظة © ٢٠١٧

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

الملخص:

يهدد صعود دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية بحدوث تغيير جذري في معالم السياسة الخارجية الألمانية التي وُضِعَت حينما تم تأسيس الجمهورية الألمانية الاتحادية عام ١٩٤٩. استفادت ألمانيا من تكوين نظام دولي ليبرالي خاص بها حينما وفّرت الولايات المتحدة الأمن والطلب، وأدت دور الملاذ الأخير لألمانيا بشأن الطلب. خلال العقد الماضي أصبحت الولايات المتحدة –بنحوٍ تدريجي– أقل استعداداً لتقديم هاتين السلعتين ومن المحتمل أن تكف عنهما تماماً؛ وبالتالي فإن ألمانيا معرضةٌ بنحوٍ أكبر للتخلي عن «القيادة» الأمريكية –مقارنة مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مثل فرنسا والمملكة المتحدة–؛ وعليه فإن التحول في السياسة الخارجية للولايات المتحدة في عهد الرئيس ترامب من الممكن أن يكون صدمة تؤثر على ألمانيا بنحوٍ كبير.

إن الاستجابة الألمانية المنطقية للوضع الجديد الناشئ عن انتخاب ترامب رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية يكون باتخاذ خطوات للحد من الضعف الذي ستتعرض له بالسعي لإيجاد بديل عن الولايات المتحدة؛ لضمان الأمن وتقليل الاعتماد على الصادرات لتحقيق النمو الاقتصادي؛ إلّا أن ألمانيا أصبحت ترى نفسها –على نحو متزايد– بأنها قوة لحفظ السلام «Friedensmacht»، وتعدُّ نفسها دولةً مصدرة "export nation"؛ وبالتالي فإن "التداول دون دفع الرسوم" أصبح أمراً متجذراً في الهوية الوطنية الألمانية، وهذا يصعّب على ألمانيا تغيير سياسة الأمن أو الاقتصاد الخاص بها؛ ونتيجة لذلك من المرجح أنها ستتبع سياسة التأني والانتظار لسياساتها في الوقت الحاضر، متمنية حصول الأفضل.

ينبغي أن تكون أوروبا الحل الأمثل للمعضلة التي تواجهها ألمانيا الآن، إذ بإمكان الاتحاد الأوروبي أن يكون البديل عن الولايات المتحدة في توفير الأمن؛ وهذا يعني أن وجود صفقة كبرى بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي –التي ترتكز إلى إيجاد حل وسط بين فرنسا وألمانيا– هو أمر ضروري الآن أكثر من أي وقت مضى، ولكن ألمانيا لا تزال غير مستعدة لتقديم التنازلات –ولاسيما فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية–، في غضون ذلك فإن انعدام اليقين بشأن ضمان الولايات المتحدة للأمن في عهد الرئيس ترامب قد تتسبب بتغير موازين العلاقات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ويضعف موقف القوة في أوروبا التي طورتها ألمانيا منذ نهاية الحرب الباردة، وعلى وجه الخصوص منذ بداية أزمة اليورو.

1. المقدمة:

من المرجح أن التحول في السياسة الخارجية للولايات المتحدة في عهد الرئيس ترامب

ستكون صدمة تؤثر على مختلف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

بطرق مختلفة، ويمكن أن تؤثر على العلاقات فيما بينها وكذلك على العلاقات بينها وبين بقية دول العالم

بعد انتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة في الثامن من شهر تشرين الثاني، استنتج عدد من المتابعين للسياسات الخارجية أن المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل ستكون «الزعيم الجديد للعالم الحر»، لكن الاعتقاد بأن ميركل –التي خدمت لفترة طويلة– قد تحل محل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في الحصول على لقب «زعيم العالم الحر»[1] ،وبالتالي حماية القيم التي يمثلها هذا اللقب لا يعد سوى وهم كبير، وكان وصف ميركل لهذه التوقعات صحيحاً تماماً بأنها «سخيفة وبشعة»[2].

إن الاختلاف بين ألمانيا والولايات المتحدة كقوى في السياسة الدولية –لا سيما من حيث القوة العسكرية– تجعل المقارنة بين المستشارة الألمانية والرئيس الأمريكي أمراً معيباً[3]، إذ إن الحديث عن ميركل بجعلها «زعيم العالم الحر» يغفل فكرة أن انتخاب ترامب رئيساً للولايات المتحدة يهدد بحدوث تغيير جذري في معالم السياسة الخارجية الألمانية. وبصورة أكثر درامية، فإن ضمان الأمن الذي وفرته الولايات المتحدة للجمهورية الألمانية منذ إنشائها في عام ١٩٤٩ أصبح أمراً مشكوكاً به الآن أكثر من ذي قبل، وبات العديد يخشى أن النظام الدولي الليبرالي الذي تم إنشاؤه من قبل الولايات المتحدة بعد عام ١٩٤٥ –الذي كان يتعرض لضغط كبير– قد ينهار الآن[4]؛ إذا سعى الرئيس ترامب إلى «إنهاء النظام الليبرالي

1. See for example T. Garton Ash, "Populists are out to divide us. They must be stopped," The Guardian, November 11, 2016, https://www.theguardian.com/commentisfree/2016/nov/11/ populists-us

2. A. Smale, "Angela Merkel to Seek 4th Term as Germany's Leader," The New York Times, November 20, 2016, http:// www.nytimes.com/2016/11/21/world/europe/angela-merkelgermany.html

3. See H. Kundnani, "Merkel and whose army?" Foreign Policy, December 13, 2016, http://foreignpolicy.com/2016/12/13/ merkel-and-whose-army-germany-military-nato.

4. See for example F. Fukuyama, "America: the failed state," Prospect, December 13, 2016, http://www.prospectmagazine.co.uk/ magazine/america-the-failed-state-donald-trump; R. Kagan, "Trump marks the end of America as the world's 'indispensable nation,'" Financial Times, November 19, 2016, https://www. ft.com/content/782381b6-ad91-11e6-ba7d-76378e4fef24

بقيادة الولايات المتحدة وإنهاء الالتزامات الدولية المترتبة عليها كافة « –كما أشار في خطابه–، ومن الواضح أن ذلك سيكون بمنزلة كارثة لجميع الأوروبيين، فحسب طبيعية القرارات التي سيتخذها ترامب في المستقبل، فإن انتخابه قد يتحول إلى حدث مزلزل بالنسبة لأوروبا أكثر من انتهاء الحرب الباردة[٥].

يشير هذا البحث إلى أن التحول في السياسة الخارجية للولايات المتحدة في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من المرجح أن يكون له أثر كبير على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بطرق مختلفة ويمكن أن تؤثر على العلاقات بينهما، وكذلك العلاقات بينها وبين بقية العالم، إلّا أن ذلك سيضعف ألمانيا –على وجه الخصوص– بطريقتين من شأنها أن تتجاوزا مدى الضعف الذي ستتعرض له الدول الأعضاء مثل فرنسا والمملكة المتحدة، إذ على مدى السنوات السبع الماضية –منذ بداية أزمة اليورو– برزت ألمانيا كدولة قوية داخل الاتحاد الأوروبي، ورأى العديد من الدول الأعضاء ذلك –وبنحوٍ خاطئ– كنوع من «الهيمنة». ولكن هذا الدور كان متوقفاً على تكوين معين للنظام الدولي الليبرالي القائم على محورين رئيسيين لهيمنة الولايات المتحدة التي كانت ألمانيا قادرة على الاستفادة منها أو –على وفق بعض النقاد– كانت قادرة على استغلالها مجاناً.

اعتمدت ألمانيا على اثنين من المنافع العامة التي قدمتها الولايات المتحدة؛ مما أتاح لها أن تتطور إلى ما قد يسمى «بالقوة الجغرافية الاقتصادية»[٦]، تكمن أولى تلك المنافع في تحمل الولايات المتحدة الأمريكية التكاليف الضخمة لتوفير الأمن في أوروبا، في حين استمر إنفاق الدفاع الألماني منخفضاً حتى بالمقارنة مع العديد من الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي؛ ولذلك تم اتهام ألمانيا بأنها تستغل الأمن الذي توفره الولايات المتحدة بنحوٍ مجاني، أي –بعبارة أخرى– تعد ألمانيا مستهلكة للأمن بدلاً من توفيره بنفسها. المنفعة الأخرى هي أن أمريكا أدت دور الملاذ الأخير لألمانيا بشأن الطلب، فيما بقيت نسبة الطلب الكلي في ألمانيا منخفضة؛ وهكذا تم اتهام ألمانيا أيضاً بأنها تستغل أمريكا من الناحية الاقتصادية[٧].

5. T. Wright, "Trump's 19th century foreign policy," Politico Magazine, January 20, 2016, http://www.politico.com/magazine/ story/2016/01/donald-trump-foreign-policy-213546.

6. See H. Kundnani, "Germany as a geo-economic power," Washington Quarterly, Summer 2011, pp. 34:3 pp. 31-45, https:// csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/ legacy_files/files/ publication/twq11summerkundnani.pdf.

7. See P. Bofinger, "Here is one export Germany should not be making," Financial Times, June 6, 2016, http:// www.ft.com/intl/cms/s/0/da5b543c-2bbc-11e6-bf8d-26294ad519fc.html#axzz4AxwJntef. Bofinger writes that "Germany's economy is supported by the demand management policies of countries that are heavily criticised by German academics and policymakers" and is thus "free riding on the demand policies of other countries."

أصبحت الولايات المتحدة خلال العقد الماضي أقل استعداداً في تقديم هاتين السلعتين، وربما قد تكف عن تقديمها تماماً، وإذا حصل ذلك، فإن تأثيره سيكون لإضعاف ألمانيا بنحوٍ كبير، إذ إن قيام الولايات المتحدة بسحب ضمان الأمن من شأنه إجبار ألمانيا على إعادة النظر في سياستها الأمنية، وربما حتى في موقفها من الأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، فإن الاتجاه الذي تتبعه الولايات المتحدة لاعتماد السياسة التجارية من شأنه تقويض أساس نجاح الاقتصاد الألماني، الذي ازدهر على خلفية الطلب من الولايات المتحدة حتى مع تزايد الطلب في منطقة اليورو، فضلاً عن عواقب انتخاب ترامب كرئيس للولايات المتحدة على المشروع الأوروبي نفسه نظراً للدور الأمريكي التأريخي في توفير الأمن لضمان التكامل الأوروبي. إن انعدام اليقين حول ضمان الأمن في أوروبا قد يؤدي إلى حصول تحول في العلاقات بين أعضاء الاتحاد الأوروبي بطريقة قد تقوض أسس القوة الألمانية.

2. سياسة أمنية جديدة:

يقول أحد المسؤولين السابقين في البنتاغون: «كان نشر الكتاب الأبيض الألماني حول الدفاع في تموز من عام ٢٠١٦ –الأول من نوعه خلال العشر سنوات الماضية– تأكيداً على أن ألمانيا «قد أصبحت الشريك الذي لطالما بحثنا عنه».

تركزت الانتقادات حول استغلال ألمانيا المجاني للأمن الذي توفره الولايات المتحدة إلى زمن بعيد حول انخفاض مستوى الإنفاق على الدفاع إلى أقل من ١,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤[٨]، ففي خطاب لوزير الدفاع الأمريكي –روبرت غيتس– في عام ٢٠١١ قال فيه: «هناك تحالف ثنائي قد بدأ بالظهور انقسم بين من هم راغبون وقادرون على تحمل أعباء الالتزام بالتحالف، وأولئك الذين يتمتعون بمزايا حلف شمال الأطلسي (NATO) ولكنهم لا يرغبون بتقاسم المخاطر والتكاليف"[٩]، محذراً في خطابه من أن « الكونجرس الأمريكي والهيئة السياسية الأمريكية سيكونان أقل صبراً ورغبة في إنفاق أموال ضخمة بالنيابة عن الدول التي يبدو أنها غير راغبة في تكريس الموارد اللازمة أو إجراء التغييرات اللازمة ليصبحوا شركاء جادين وقادرين على الدفاع عن أنفسهم». وفي مقابلة مع الرئيس الأمريكي –باراك أوباما– في عام ٢٠١٦ قال: إن «المنتفعين مجاناً» «يستفزونه» بشدة[١٠].

٨. انظر منظمة حلف شمال الأطلسي، "نفقات دول حلف شمال الاطلسي للدفاع (٢٠٠٩- 2016)،" 4 تموز2016 http://www.nato.int/nato_static_fl2014/ assets/pdf/pdf_2016_07/20160704_160704-pr2016-116.pdf.

9. R.Gates, "The Security and Defense Agenda (Future of NATO)," U.S. Department of Defense, June 10, 2011, http://archive. defense.gov/Speeches/Speech.aspx?SpeechID=1581.

10. J. Goldberg, "The Obama Doctrine," The Atlantic, April 2016, http://www.theatlantic.com/magazine/archive/2016/04/theobama-doctrine/471525.

ومع ذلك، كان هناك تقدير كبير من قبل البيت الأبيض في عهد الرئيس الأمريكي باراك أوباما للمسؤولية الكبيرة التي بدت وكأن ألمانيا قد أخذتها على عاتقها، ولاسيما منذ الخطاب الذي ألقاه الرئيس يواخيم غاوك في مؤتمر الأمن في ميونيخ عام ٢٠١٤، وقد رحب المسؤولون الأمريكيون بالتزام ألمانيا في قيادة كتيبة الناتو التي ستتمركز في أوروبا الشرقية، وبقرارها المنفرد في تسليح قوات البيشمركة الكردية التي تقاتل في العراق وتدريبها، والمساعدة التي قدمتها لفرنسا في أفريقيا والشرق الأوسط بعد الهجمات المسلحة في باريس في تشرين الثاني عام ٢٠١٥، وكان نشر الكتاب الأبيض الألماني حول الدفاع في تموز من عام ٢٠١٦ تأكيداً على أن ألمانيا «قد أصبحت الشريك الذي لطالما بحثنا عنه»، كما قال أحد المسؤولين السابقين في البنتاغون[١١]؛ وبذلك بدا وكأن ألمانيا قد فعلت ما يكفي للرد على الانتقادات الأمريكية بوصف الألمانيين «بالمنتفعين مجاناً» من الناحية الأمنية.

والآن، يبدو أن على ألمانيا التعامل مع رئيس جديد لا يبال بنظام تحالف الولايات المتحدة، قال خلال حملته الانتخابية إن تحالف الناتو «قد عفا عليه الزمن»، وأنه بالتأكيد يأخذ بعين الحسبان في «التخلص منه»[١٢]، وفي خطب أخرى تحدث عن «إعادة النظر» في التحالف وركّز على الحد من العبء المالي للولايات المتحدة وقال إنه «يكلفنا ثروة كبيرة»[١٣]، وقال كذلك بأنه سيقدم مساعدة للدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي الذين تعرضوا للهجوم من قبل روسيا فقط إذا كان لديهم القدرة على «الوفاء بالتزاماتهم تجاه أمريكا»[١٤]، وهذا الشرط الجديد هو ما جعل ترامب مختلفاً جداً عن أوباما، وعن أي مرشح

١١. مقابلة مع الكاتب.

12. Bloomberg, "Complete Donald Trump Interview: NATO, Nukes, Muslim World, and Clinton," March 23, 2016, http:// www.bloomberg.com/politics/videos/2016-03-23/completetrump-interview-nato-nukes-muslims-and-hillary

13. انظر على سبيل المثال مجلة النيويورك تايمز, "Transcript: Donald Trump Expounds on His Foreign Policy Views," March 25, 2016, http://www.nytimes.com/2016/03/27/us/politics/donaldtrump-transcript.html; P. Rucker and R. Costa, "Trump questions need for NATO, outlines noninterventionist foreign policy," The Washington Post, March 21, 2016, https://www. washingtonpost.com/news/post-politics/wp/2016/03/21/ donald-trump-reveals-foreign-policy-team-in-meeting-withthe-washington-post.

14. D. Sanger and M. Haberman, "Donald Trump Sets Conditions for Defending NATO Allies Against Attack," The New York Times, July 20, 2016, http://www.nytimes.com/2016/07/21/ us/politics/donald-trump-issues.html; The New York Times, "Transcript: Donald Trump on NATO, Turkey's Coup Attempt and the World," July 21, 2016, http://www.nytimes. com/2016/07/22/us/politics/donald-trump-foreign-policyinterview.html?_r=0.

آخر للرئاسة من الحزبين الكبيرين منذ تأسيس حلف شمال الأطلسي في عام ١٩٤٩[١٥].

كان هناك الكثير من الجدل منذ الانتخابات حول المدى الذي يجب أن تأخذ فيه تصريحات ترامب المربكة والمتناقضة –عن منظمة حلف شمال الأطلسي– بجدية، إذ رفض العديد عدَّ تصريحاته بأنها خطاب الحملة، على الرغم من أنه قد قال مراراً إن حلف الناتو «تحالف عفا عليه الزمن»[١٦]. بينما أمِل آخرون –ولا يزالون يتأملون– بأن أفكاره قد تتغير إمّا من خلال فريقه –لاسيما وزير الدفاع جيمس ماتيس– وإما من خلال البيروقراطية، وإما من الضوابط والتوازنات في النظام السياسي الأميركي.

تفتقد العديد من تلك المناقشات إلى النقطة الرئيسة وهي أنه في الوقت الراهن من المرجح عدم التزام الولايات المتحدة الأمريكية بأي وعد، حتى قبل فوز ترامب في الانتخابات فقد كان يشعر حلفاء الولايات المتحدة بالتوتر[١٧]، والشكوك حول توفير الولايات المتحدة للأمن في أوروبا قد ازدادت الآن، وهذا في حد نفسه يقوّض من الأمن الأوروبي، وكما قال جان زيلونكا: «إن الدفاع الجماعي لا يمكن أن يطبق بنحوٍ فعّال إذا خضعت للتكهنات»[١٨].

من غير الواضح الكيفية التي سترد فيها ألمانيا على هذا الغموض الجذري حول ما هو «مرساة وإطار العمل الرئيس للأمن وسياسة الدفاع الألماني»[١٩]، ويبدو أن السياسة التي ستتبعها ألمانيا في الوقت

15. See M. Crowley, "Trump's NATO comments 'unprecedented,'" Politico, July 21, 2016, http://www.politico.com/ story/2016/07/donald-trump-nato-reaction-225967
16. M. Gove and K. Diekmann, "Full transcript of interview with Donald Trump," The Times, January 16, 2017, http:// www.thetimes.co.uk/article/full-transcript-of-interviewwith-donald-trump-5d39sr09d.
17 See in particular A.W. Mitchell and J. Grygiel, "The Vulnerability of Peripheries," The American Interest, March 1, 2011, http://www.the-american-interest.com/2011/03/01/the-vulnerability-of-peripheries
18. 8 J. Zielonka, "Europe is no longer safe," Die Zeit, December 16, 2016, http:// www.zeit.de/politik/ausland/2016-12/ democracy-european-union-nato-brexit-donald-trump. See also J. Fischer, "Europe's New 'Indispensable Nations,'" Project Syndicate, January 5, 2017, https://www.project-syndicate. org/commentary/ europe-defense-french-german-leadershipby-joschka-fischer-2017-01. Fischer writes that security guarantees "depend largely on psychology, and on a country's trustworthiness vis-à-vis friends and foes alike. When that credibility is damaged, there is a growing risk of provocation – and, with it, the threat of escalation into larger crises, or even armed conflict.
19. Federal Government of Germany, "2016 White Paper on German Security Policy and the Future of the Bundeswehr," 2016, p. 64 http://www.gmfus.org/ publications/white-papergerman-security-policy-and-future-bundeswehr.

الحالي هي سياسة التأني والأمل بحدوث الأفضل.

سيلقى التزام دول حلف الشمال الأطلسي حول تخصيص ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي على الدفاع اهتماماً كبيراً من قبل العديد من الجهات، إلّا أن المسؤولين الألمان ومحللي السياسة الأمنية لا يرَون بأنها سياسة مفيدة، ومن الجدير بالذكر أن السيدة ميركل قامت مجدداً بتأكيد التزام ألمانيا بوجود زيادة تدريجية في الإنفاق على الدفاع بعد الانتخابات نحو القيمة المطلوبة، وقالت بصدد ذلك: "لا أستطيع أن أعدكم بأننا سنصل إلى القيمة المطلوبة في المستقبل القريب"[٢٠]، وعلى وفق الكتاب الأبيض الألماني لعام ٢٠١٦ فإن ألمانيا عازمة على تخصيص نسبة ٢٪ من الناتج المحلي الإجمال على الدفاع على المدى البعيد ورهناً بتوافر الموارد المتاحة»[٢١].

تتجه أفكار العديد من الألمانيين نحو إنشاء «اتحاد الدفاع» الأوروبي كوسيلة بديلة عن الضمان الأمريكي للأمن، فلعقود من الزمن تباطأ التقدم في التكامل الدفاعي الأوروبي نتيجة العقبات السياسية والتقنية، والآن هناك مضاعفات إضافية تكمن في مغادرة المملكة المتحدة الاتحاد الأوروبي.

حتى لو قامت الدول الأعضاء بتحقيق تقدم سريع فيما يخص السيادة، وإذا قام كل منهم بتخصيص نسبة ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي على الدفاع –التي في حالة ألمانيا يعني إضافة ٣٠ مليار دولار لمعدل الإنفاق– فإن ذلك لن يعد كافياً لتحقيق «الحكم الذاتي الاستراتيجي»، وتهدف الخطط الحالية –التي تتضمن خطط الدفاع التي تمت الموافقة عليها في كانون الأول– تهدف إلى تمكين الأوروبيين لقيادة عمليات عسكرية كتلك التي حدثت في ليبيا عام ٢٠١١ من دون أي مساعدة تذكر من جانب الولايات المتحدة الأمريكية[٢٢]. ولكن حتى لو كانوا قادرين على القيام بذلك، فإنهم سيستمرون في الاعتماد على القدرات الأمريكية للحصول على الدفاع التشاركي.

---

20. Reuters, "Merkel: Germany must boost defense spending, unlikely to meet NATO goal soon," November 23, 2016, http:// www.reuters.com/article/us-germany-defence-merkel-idUSKBN13I0R3.
21. "2016 White Paper on German Security Policy and the Future of the Bundeswehr," p. 69
22. See A. Beesley, "EU takes step towards limited defence co-operation," Financial Times, November 14, 2016, https:// www.ft.com/content/dbcf9240-aa8f-11e6-9cb3-bb8207902122; A. Beesley, "Brussels plans to 'turbo boost' defense spending," Financial Times, November 20, 2016, https://www.ft.com/ content/d0ceecd0-b587-11e6-961e-a1acd97f622d. The Defence Action Plan includes the creation of a small permanent operational planning capability (i.e. headquarters) for non-combat missions, a Coordinated Annual Review on Defence (a kind of equivalent of the European Semester), and a European Defence Fund to increase research and development spending and coordinate defense procurement.

من المرجح أن تسعى ألمانيا إلى تأخير موضوع التغيير الجذري لسياستها الأمنية لأطول مدة ممكنة لأسباب ليس أقلها بأنها ستنطوي حتماً على الأسلحة النووية[٢٣]، إذ بعد أسبوع من الانتخابات، اقترح رودريك كيسويتر -عضو الحزب الديمقراطي المسيحي في البرلمان الألماني- تفعيل البرنامج النووي الأوروبي[٢٤]. وفي نهاية تشرين الثاني، قام برتولد كولر أحد الناشرين لصحيفة فرانكفورتر العامة باقتراح إنشاء برنامج نووي خاص بألمانيا[٢٥]. ومنذ ذلك الحين ظهرت تصريحات عديدة مماثلة[٢٦]، إلاّ أنّ تلك الآراء من المرجح أن تظل أقلية صغيرة؛ وذلك لأنه من الصعب على الرأي العام أن يتصور سعي ألمانيا نحو تطوير الأسلحة النووية.

إن ما يجعل التحول في السياسة الأمنية الألمانية صعبة للغاية هو الطريقة التي عرّفت ألمانيا عن نفسها بأنها «قوة لحفظ السلام»[٢٧]؛ الأمر الذي يدفعنا للقول إن «الانتفاع المجاني» من الناحية الأمنية قد

٢٣. لا يتضمن الكتاب الأبيض على أي إشارة للأسلحة النووية باستثناء البيان بأن "يحافظ على التحالف والتطور الاستراتيجي المنسق للقدرات النووية التقليدية، بما في ذلك الدفاع الصاروخي." الكتاب الأبيض حول السياسة الأمنية ومستقبل الجيش الألماني، "ص. ٦٥ see Der Spiegel, "Europeans Debate Nuclear Self-Defense after Trump Win," December 9, 2016, http://www.spiegel.de/international/world/ europe-.responds-to-trump-win-with-nuclear-deterrentdebate-a-1125186.html

24. See A. Shalal, "German lawmaker says Europe must consider own nuclear deterrence plan," Reuters, November 16, 2016, http://www.reuters.com/article/uk-germany-usa-nuclearidUSKBN13B1GO. For a discussion of the German debate, see U. Kühn, "The sudden German Nuke Flirtation," Carnegie Endowment for International Peace, December 6, 2016, http:// carnegieendowment.org/2016/12/06/ sudden-german-nukeflirtation-pub-66366.

25. See B. Kohler, "Das ganz und gar Undenkbare," Frankfurter Allgemeine Zeitung, November 27, 2016, http://www.faz.net/ aktuell/politik/wahl-in-amerika/ nach-donald-trump-siegdeutschland-muss-aussenpolitik-aendern-14547858.html. Kohler argued that Germany needed its "own nuclear deterrent" against Russia because "the French and British arsenals are too weak" and "Moscow is re-arming."

26. See M. Terhalle, "Deutschland braucht Atomwaffen," Tagesspiegel, January 25, 2017, https://causa. tagesspiegel.de/politik/europa-und-die-weltweiten-krisen/ deutschland-braucht-atomwaffen.html?r=7773544.

27. see H. Kundnani, "The United States in German Foreign Policy," German Marshall Fund of the United States, April 14, 2016, p. 6, http://www. gmfus.org/publications/ united-states-german-foreign-policy. It is important to distinguish the concept of a Friedensmacht from that of a Zivilmacht, or "civilian power." A Friedensmacht seeks above all to avoid to the use of military force; a "civilian power" seeks above all to "civilize" international relations and when necessary uses military force in a multilateral context to do so – for example to enforce the international rule of law.

أصبحت جزءاً أساسياً من هوية الدولة الألمانية، بل يمكننا تصور أنه إذا تغير الحال من سيّئ إلى أسوأ، فإن ألمانيا لن تسعى للحصول على بديل عن الضمان الأمريكي للأمن؛ وبالتالي ستعرض نفسها لانعدام الأمن بنحوٍ جذري من الناحية العسكرية، إذ إن هناك سبباً لهذا الجمود في إعادة التفكير بالتغيير الجذري في سياسة الأمن الألمانية، ولاسيما إذا اشتملت على مسألة الأسلحة النووية التي ستنطوي أيضاً على إعادة تقويم للأنموذج الاقتصادي الألماني، وستكون ألمانيا ملتزمة لفكرة أنها «قوة لحفظ السلام».

3. ترامب باعتباره صدمة اقتصادية

أصبح الاقتصاد الألماني خلال العقد الأول من الألفية أكثر اعتماداً على الصادرات مما كانت عليه بالفعل، فمنذ الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨، فقد كان كل من ألمانيا والولايات المتحدة على طرفي نقيض للحجج حول الاختلالات الحاصلة في الاقتصاد العالمي.

يعود تأريخ الانتقادت على ألمانيا لاستغلالها المجاني للولايات المتحدة الأمريكية من الناحية الاقتصادية أيضاً إلى الجدل حول التحفيز الاقتصادي الذي حدث بين الرئيس جيمي كارتر والمستشار هيلموت شميت في السبعينيات، ولكن مع دخول الألفية أصبح الاقتصاد الألماني أكثر اعتماداً على الصادرات مما كانت عليه بالفعل[٢٨]، ومنذ الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨، فقد كان كل من ألمانيا والولايات المتحدة على طرفي نقيض للحجج حول الاختلالات الحاصلة في الاقتصاد العالمي[٢٩]، وتركز انتقاد الولايات المتحدة حول الاعتماد على الصادرات الألمانية وانخفاض الطلب الكلي، إذ تزايد الطلب في السنوات الأخيرة على الصادرات الألمانية من منطقة اليورو بينما تراجع الطلب على الصادرات من الصين؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة نسبة النمو بنحو أكبر من الدول الأنجلوسكسونية ومن الولايات المتحدة على وجه الخصوص، إذ تفوقت الصادرات الألمانية على الصادرات الفرنسية في عام ٢٠١٦[٣٠]؛ مما أدى إلى تفاقم التوترات مع الولايات المتحدة.

خلال عهد إدارة أوباما، كثيراً ما انتقد المسؤولون الأمريكيون ألمانيا بوصفها عبءاً على منطقة اليورو وعلى الاقتصاد العالمي[٣١]، وقاموا باللجوء إلى استخدام الضغوطات الانكماشية، ففي عام ٢٠١٦

28. (انظر البنك الدولي، "الصادرات من السلع والخدمات" (نسبة الناتج المحلي الإجمالي http://data.worldbank.org/indicator/NE.EXP.GNFS. ZS?locations=DE. See also H. Kundnani, The Paradox of German Power (London: Oxford University Press, 2014), p. 76.

29. See Kundnani, The Paradox of German Power, p. 94

30. See S. Tilford, "Will the Eurozone reap what it has sown?" Centre for European Reform, September 24, 2015, https:// www.cer.org.uk/publications/archive/bulletin-article/2015/ will-eurozone-reap-what-it-has-sown.

31. See B.S. Bernanke, "Why Germany's trade surplus is a problem," Brookings Institution, April 3, 2015, https://www.brookings.edu/blog/ben-bernanke/2015/04/03/ germanys-trade-surplus-is-a-problem/.

أضافت وزارة الخزانة الأمريكية ألمانيا إلى «قائمة المراقبة» للعملات الجديدة جنباً إلى جنب مع الصين واليابان وكوريا الجنوبية، وتايوان، وحذّرت من أن ألمانيا قد تواجه إجراءات فحص إضافية كوسيلة للانتقام[٣٢]، وعلى الرغم من أن عضوية ألمانيا في منطقة اليورو تعني أن لها سيطرة أقل على عملتها بنحوٍ أكبر من بقية البلدان في «قائمة المراقبة»، وصرّحت وزارة الخزانة الأمريكية بأنها قلقة بشأن فائض الحساب الجاري، التي وصلت في عام ٢٠١٦ إلى ٨,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي –مقارنة مع ٢,٦٪ في حالة الصين– التي تمثل النسبة الأكبر من فائض منطقة اليورو ودفعت الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بنسبة ٣٪.[٣٣]

سواء بسبب السياسات الاقتصادية أم المصالح قدمت ألمانيا تنازلات أقل في الرد على الاتهامات حول استغلالها المجاني للولايات المتحدة من الناحية الاقتصادية بنحوٍ أكبر من الاتهامات حول استغلالها المجاني من الناحية الأمنية، وعلى سبيل المثال صرّحت وزارة الاقتصاد الألمانية في ردها على تقرير وزارة الخزانة الأمريكية في تشرين الأول عام ٢٠١٣، بأن ضعف الطلب والتصدير في ألمانيا «أعاقت إعادة التوازن» ووصفتها الوزارة بأنها مشكلة كبيرة، وأضافت وزارة الاقتصاد بأن الفائض في ألمانيا كان مجرد «علامة على القدرة التنافسية للاقتصاد الألماني وزيادة الطلب العالمي على المنتجات الألمانية ذات الجودة العالية»[٣٤]؛ وبناء على ذلك، فإن علاقة الولايات المتحدة في عهد إدارة أوباما مع ألمانيا قد انقسمت

32. 2 S. Donnan, "US adds China, Germany and Japan to new currency watchlist," Financial Times, April 29, 2016, https:// www.ft.com/content/9d8533f4-0e3c-11e6-9cd4-2be898308be3.

بموجب القوانين التي تستهدف المتلاعبين بالعملة الصادر في عام ٢٠١٥–قانون إنفاذ وتسهيل التجارة– أطلقت الولايات المتحدة مشروع "تعزيز المشاركة الثنائية" – وهو إجراء المحادثات – مع أي بلد يقوم بإدارة فائض التجارة الثنائية مع الولايات المتحدة بمبلغ يصل إلى أكثر من ٢٠ مليار دولار، و لديها فائض في الحساب الجاري بأكثر من ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتبلغ صافي المشتريات المستمرة للعملات الأجنبية أكثر من ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي. إذا لم يقم البلد المعني باتخاذ إجراءات تصحيحية في غضون عام، بإمكان الولايات المتحدة أن تتخذ اجراءات بما فيها حرمان ذلك البلد من القروض التنموية ومنعه من عقود المشتريات الحكومية، ووضعه تحت مراقبة مكثفة من قبل صندوق النقد الدولي، See C.F. Bergsten and J.E. Gagnon, "The New U.S. Currency Policy," Peterson Institute for International Economics, April 29, 2016, https://piie.com/blogs/realtime-economic-issues-watch/newus-currency-policy.

٣٣. وزارة الخزانة الأمريكية للشؤون الدولية، "سياسات النقد الأجنبي للشركاء التجاريين الرئيسيين للولايات المتحدة https://www.treasury.gov/resource-center/international/exchange-rate-policies/Documents/2016-4-29%20(FX%20Pol%20of%20Major%20 Trade%20Partner)_final.pdf.

34. I. Talley and J. Sparshott, "U.S. Blasts Germany's Economic Policies," Wall Street Journal, October 31, 2013, http://www.wsj. com/articles/SB10001424052702304527504579168113091545256; C. Alessi, "German Seethes at US Economic Criticism," Der Spiegel, October 31, 2013, http://www.spiegel.de/international/ germany/germany-defends-trade-surplus-after-critical-ustreasury-report-a-931126.html.

جزأين: إذ أشاد المسؤولون في الخارجية الأمريكية بتقدم عمل وزارة الدفاع الألمانية من الناحية الأمنية، في حين انتقد مسؤولي وزارة الخزانة المماطلة الألمانية بشأن السياسة الاقتصادية[٣٥].

من المرجح أن تكون الأمور مختلفة في عهد الرئيس ترامب، الذي لديه نزعة تجارية حمائية محضة التي «تخرق العقيدة الاقتصادية التي استمرت لمدة ٢٠٠ عاماً»[٣٦]، إذ يؤمن ترامب بأن التجارة فيها رابح وخاسر ولا يؤمن بوجود حالة مربحة لجميع الأطراف فيها، وتشير تعليقاته حول التجارة –التي كانت الموضوع الرئيس لحملته الانتخابية– إلى أنه يرى بأن الفائض التجاري دليل على أن البلد قد تفاوض بنحوٍ جيد، وإذا حصل العكس، فإن العجز المالي هو علامة على أن الدولة قد تعرضت للخداع أو السرقة، فقد دعا ترامب التجارة غير المتوازنة بين الصين والولايات المتحدة بأنها أكبر سرقة في تأريخ العالم»[٣٧]. في هذه الحالة، فإن تفكير ترامب يتفق إلى حد ما مع العديد من الألمانيين الذين –على الرغم من أنهم يرون أنفسهم كداعمين للتجارة الحرة– لديهم آراء إيجابية حول الفائض التجاري.

ستكون هناك عواقب سلبية وخيمة على ألمانيا فيما لو قرر الرئيس ترامب اتباع خططه التي صرّح عنها في خطاب حملته حول التجارة –وهناك بالفعل بعض الدلالات تشير إلى أنه سيفعل. إن أقل الأضرار تكمن في أن ألمانيا ستتعرض لضغوط أكبر للحد من فائض الحساب الجاري بنحوٍ أكبر مما كانت عليه في عهد إدارة أوباما[٣٨]. يقول بيتر نافارو رئيس المجلس التجاري الوطني الجديد: إن ألمانيا استخدمت اليورو «المستهينين به كلياً» في «استغلال» الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة[٣٩]،

35. See Timothy Geithner's memoir, Stress Test: Reflections on Financial Crises (New York: Crown, 2014)
36. B. Appelbaum, "On Trade, Donald Trump Breaks With 200 Years of Economic Orthodoxy," The New York Times, March 10, 2016, http://www.nytimes.com/2016/03/11/us/ politics/-trade-donald-trump-breaks-200-years-economicorthodoxy-mercantilism.html?_r=0.
37. Ibid.
38. See S. Denyer, "Look out China, Mexico, Japan and Germany: How trade shapes Trump's worldview," The Washington Post, January 25, 2017, https://www.washingtonpost.com/news/worldviews/wp/2017/01/25/ trade-trumps-national-security-in-trumps-worldview-thatsreally-bad-news-for-china/?utm_term=.5f089f560b2b; C. Siedenbiedel, "Nächstes Opfer Deutschland," Frankfurter Allgemeine Zeitung, January 8, 2017, http://www.faz.net/aktuell/wirtschaft/wirtschaftspolitik/wird-deutschland-naechstes-zielvon-donald-trump-attacke-14609309.html.
39. See S. Donnan, "Trump's top trade adviser accuses Germany of currency exploitation," Financial Times, January 31, 2017, https://www.ft.com/content/57f104d2-e742-11e6-893c- 082c54a7f539.

فضلاً عن ذلك –وعلى عكس أوباما– فإن ترامب من غير المرجح أن يخفف من الانتقادات على ألمانيا بشأن القضايا الاقتصادية بأن يعدها مبادلة للتعاون في القضايا الاستراتيجية الأخرى مثل روسيا.

أظهر ترامب استعداده بالتدخل بالنيابة عن الشركات الأمريكية الخاصة؛ الأمر الذي قد يؤدي إلى حدوث مزيدٍ من النزاعات، وهو ما حدث بالفعل مع البرلماني الألماني المسيحي الديمقراطي الذي تحدث عن وجود «حرب اقتصادية»[٤٠]. هناك جانب معين سيتعرض للضعف بنحوٍ أكبر من غيره وهي صناعة السيارات الألمانية، التي هاجمها ترامب في مقابلة أجريت معه مؤخراً[٤١]، ومن غير الواضح حتى الآن ما إذا كان سيسعى لتوفير وظائف في مجالات التصنيع في الولايات المتحدة التي يمكن أن تتحقق إذا ما كانت الشركات الألمانية على استعداد لنقل إنتاجها إلى أمريكا، أو أن تقوم بتشجيع الشركات التابعة للولايات المتحدة، الذي سيكون كارثياً بالنسبة للشركات الألمانية، وفي تصريحاته الأخيرة، لم يميّز ترامب بين هذه الخيارين بوضوح[٤٢].

أمّا السيناريو الأسوأ بالنسبة لألمانيا هو تفكك النظام التجاري العالمي وهو ما يشابه النهاية الاقتصادية لحلف الشمال الأطلسي، فخلال الحملة الانتخابية، وعد الرئيس ترامب بإعادة التفاوض حول الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية فضلاً عن مناقشة حصول الولايات المتحدة على عضوية في منظمة التجارة العالمية، فمنذ توليه الرئاسة فقد تخلى بالفعل عن الشراكة عبر المحيط الهادئ، واتفاقية التجارة متعدد الأطراف بين اثنتي عشرة دولة مطلة على المحيط الهادي.

إن وجود حواجز تجارية كثيرة تُعدُّ كارثة للاقتصاد الذي يعتمد على الصادرات التي تمثل ما يقرب من نصف الناتج المحلي الإجمالي، وأن العالم الذي انهار فيه النظام بنحوٍ كبيرٍ سيشهد كارثة أكبر مع الحروب التجارية المحتملة، وعلى الرغم من صعوبة تخيل أن تجد ألمانيا بديلاً للولايات المتحدة الأمريكية في ضمان الأمن فإنه من الأكثر صعوبة تخيل استمرارية نظامها الاقتصادي القائم على التصدير في هذا العالم.

ونظراً لهذا الوضع –كما هو الحال بالنسبة للسياسة الأمنية– فهناك أسباب مقنعة لألمانيا تدفعها لاتخاذ خطوات حاسمة للحد من الضرر التي ستتعرض له، وفي هذه الحالة، فإن ذلك يعني تقليل اعتمادها

٤٠. بيتر رامساور –رئيس لجنة الاقتصاد في البرلمان– فرضت وزارة العدل غرامة بقيمة ١٤ مليار دولار على بنك دوتشيه لبيع أوراق مالية مدعومة بالرهنيات، واضاف قائلاً بأن الولايات المتحدة لها تأريخ قديم بالاستفادة من كل فرصة متاحة تعد بالفائدة على اقتصادها.

The "extortionate damages claims" being made in the case of Deutsche Bank were an example of that. G. Chazan, "Germany's deputy chancellor attacks Deutsche Bank chief," Financial Times, October 2, 2016, https://www.ft.com/content/a93eeaca- 8888-11e6-8cb7-e7ada1d123b1.

41. See M. Gove and K. Diekmann, "Full transcript of interview with Donald Trump," The Times.

42. Ibid.

على التصدير. ولكن كما هو الحال بالنسبة للسياسة الأمنية الخاصة بها إلّا أن هناك قوى فعالة تسببت بالقصور من الناحية الاقتصادية والأمنية ولها علاقة مع الطريقة التي ترى فيها ألمانيا نفسها كدولة. إذ تعد ألمانيا نفسها بأنها قوة لحفظ السلام، وأنها دولة مصدرة[٤٣]، وبعبارة أخرى أصبح الاستغلال المجاني من الناحية الأمنية والاقتصادية الهوية الوطنية في ألمانيا، وفي كلتا الحالتين، هذا يجعل من الصعب على ألمانيا أن تتخذ خطوات حاسمة للحد من الضرر؛ ونتيجة لذلك فإن السياسة الأمنية والاقتصادية التي ستتبعها ستتمثل بالتأني والانتظار والأمل بمستقبل أفضل.

4. ما بعد الهيمنة الجزئية:

من أجل تجنب التفكك في الاتحاد الاوروبي –الذي سيكون كارثياً على ألمانيا– فإن وجود صفقة كبرى بين الدول الأعضاء في الاتحاد ترتكز إلى إيجاد حل وسط بين فرنسا وألمانيا هو أمر أكثر إلحاحاً منذ أي وقت مضى

ينبغي أن تكون أوروبا هي الوسيلة للخروج من المعضلة التي تواجهها ألمانيا الآن، ولاسيما في توفير مصدر بديل لكلٍّ من الأمن والطلب، ومع ذلك، فإن قدرة الاتحاد الأوروبي للوصول إلى الحلول الوسطى التي توفق بين المصالح المختلفة للدول الأعضاء قد قوّضت بنحوٍ سيّئٍ جداً؛ بسبب أحداث السنوات السبع الماضية منذ بداية أزمة اليورو، التي خلقت خطوط تماس جديدة بداخلها، وقوّضت الشعور بالوحدة والتضامن بينهم؛ ومن هذا المنطلق ستجد ألمانيا نفسها الآن تدفع ثمن أخطائها على مدى السنوات السبع الماضية ولاسيما ما يتعلق بالسياسة الاقتصادية، إذ رفضت الموافقة على إنشاء «اتحاد النقل» وعارضت فكرة تبادل الديون في منطقة اليورو، وهذا بدوره جعل من المستحيل إنشاء اتحاد مالي وسياسي يكون قادراً على الاستجابة بنحوٍ أكثر اتساقاً عن الأسئلة الأمنية الصعبة التي أثيرت عقب انتخاب ترامب.

إن انتخاب ترامب قد يفاقم من حدة النزاعات والتفكك القائمة حالياً في الاتحاد الأوروبي[٤٤]. لقد كان ضمان الولايات المتحدة الأمريكية للأمن شرطاً مسبقاً لتحقيق التكامل الأوروبي، ولاسيما بالنسبة للاتحاد الأوروبي باعتباره «مشروعاً للسلام»، وكما قال جوزيف جوفي في مقال نشر في عام ١٩٨٤: إن القوة الأميركية تهدأ من روع أوروبا، أي إنها أخمدت الصراعات القديمة وأسست لشروط التعاون[٤٥]. وبذلك فإن توفير الحماية لأوروبا الغربية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ضد الآخرين يقدم الحماية

43. see Kundnani, The Paradox of German Power, p. 86.
44. see H. Kundnani, "President Trump, the U.S. security guarantee and European integration," The German Marshall Fund of the United States, January 17, 2017, http://www.gmfus.org/publications/ president-trump-us-security-guarantee-and-future-europeanintegration.
45. J. Joffe, "Europe's American Pacifier," Foreign Policy, No. 54 (Spring 1984), pp. 64-82, here p. 68.

لنصف القارة ضد نفسها[٤٦]، والسؤال الآن هو ما إذا كان بإمكان التشكيك من جديد حول ضمان الأمن تعزيز «قوات الطرد المركزية» داخل الاتحاد الأوروبي، بالنظر إلى أن الاتحاد الأوروبي لم يتطور إلى اتحاد سياسي متكامل بحيث يستقل بنحوٍ كامل عن الولايات المتحدة من حيث الأمن.

من أجل تجنب التفكك في الاتحاد الاوروبي –الذي سيكون كارثياً على ألمانيا– فإن وجود صفقة كبرى بين الدول الأعضاء في الاتحاد ترتكز إلى إيجاد حل وسط بين فرنسا وألمانيا هو أمر أكثر إلحاحاً منذ أي وقت مضى، إذ إن هذه الصفقة الكبرى ستؤدي إلى ربط القضايا الاقتصادية والأمنية.

كانت السياسة الألمانية تتمثل بمنع حدوث أي ارتباط بين القضايا الاقتصادية والأمنية، وبالتالي إحباط النقاشات حول مثل تلك الصفقات، فقد سمحت تلك السياسة لألمانيا بفرض خياراتها حول السياسة الاقتصادية –ولا سيما على القواعد المالية في منطقة اليورو– على الآخرين، والاستفادة من الالتزام غير المتكافئ مع الآخرين –ولاسيما مع فرنسا– حول الأمن الأوروبي، إلّا أن هناك مؤشرات ضعيفة تشير إلى أن ألمانيا قد تغيّر نهجها حتى عقب انتخاب ترامب.

إن صفقة كبرى كتلك تتطلب من ألمانيا تقديم تنازلات التي –ولهذه اللحظة– يبدو أنها غير راغبة بالقيام بها. وحتى في سياق الاتحاد الأوروبي، فيبدو أن ألمانيا غير راغبة في المضي قدماً في توفير السلع العامة –سواء من الناحية الأمنية أم الطلب– نظراً إلى أنها ترى نفسها كقوة لحفظ السلام فهناك حل وحيد يتمثل بأن توفر ألمانيا النمو الاقتصادي في حين تقوم فرنسا بتوفير الأمن[٤٧]. ولكن حتى هذا سيتطلب من ألمانيا تقديم تنازلات بشأن القضايا الاقتصادية وهي غير مستعدة لذلك إلى الآن[٤٨]، وبعبارة أخرى: يجب على ألمانيا إما تقديم تنازلات بشأن السياسة الاقتصادية وإما الأمنية.

في هذه الأثناء، فإن الوضع الجديد الناشئ عن انتخاب ترامب قد تُغير العلاقات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وخلق عواقب وخيمة للدور الألماني في أوروبا من الممكن أن تصبح القوة العسكرية الآن عاملاً في العلاقات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بطريقة مختلفة عن العلاقات خلال العقود الماضية للتكامل الأوروبي، ولا يمكن استخدام القدرات العسكرية كوسيلة ضغط في المفاوضات؛ لأن ضمان الولايات المتحدة للأمن يعني أن هناك دولاً أعضاء أخرى في الاتحاد الأوروبي لم تعتمد على القدرات العسكرية الأمريكية، ولكن الشك الجديد حول ضمان الولايات المتحدة للأمن

46. Joffe, pp. 68-9.
47. See J. Fischer, "Europe's New "Indispensable Nations."
48. See H. Kundnani, "Germany's Export Fetish," Handelslatt Global, November 4, 2014, https://global.handelsblatt.com/ politics/germanys-export-fetish-53106; H. Kundnani, "Euer Exportfetisch," Die Zeit, November 13, 2014, http://www.zeit.de/2014/45/deutschland-export-habermas-wirtschaftsnation

التي سببها انتخاب ترامب قد يغير من ذلك، وربما قد حدث ذلك التغيير بالفعل[٤٩]، وسينتج عن هذا التغيير في العلاقات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى إضعاف ألمانيا بنحوٍ أكبر مقارنة بفرنسا والمملكة المتحدة.

إن هيمنة ألمانيا في أوروبا قد تكوّنت على مرحلتين: الأولى: مع نهاية الحرب الباردة، فقد ازدادت مساحة ألمانيا وبالتالي زيادة مصادرها وأصبحت أكثر أمناً، وقلّ اعتمادها على فرنسا والمملكة المتحدة وكذلك الولايات المتحدة. المرحلة الأخرى: إنشاء العملة الموحدة وتحويل اقتصادها في الألفية أدى إلى تضخيم القوة الاقتصادية الألمانية، وأصبح ذلك واضحاً بعد أن بدأت أزمة اليورو في عام ٢٠١٠؛ مما دفع العديد إلى اعتبار ألمانيا الدولة المهيمنة في أوروبا، ولكن هذه القوة كانت قائمة على أسس ضعيفة أصبحت واضحة عقب انتخاب ترامب رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية.

حتى وإن لم يقم ترامب بإعادة التفكير في نهج الولايات المتحدة الأمريكية تجاه التحالفات والتجارة -كما يخاف بعضهم- فإن انعدام اليقين الذي تسبب به انتخابه حول الضمان الأمريكي للأمن له عواقب وخيمة بالنسبة لألمانيا بما في ذلك دورها في أوروبا، وعلى مدى السنوات السبع الماضية اعتدنا على اعتبار ألمانيا القائد الفعلي لأوروبا؛ وبالتالي ظهور توقعات مبالغ فيها حول ميركل منذ انتخاب ترامب. ولكن الوضع الجديد الذي أوجده انتخاب ترامب من المرجح أن يحطم الأوهام حول اعتبار ألمانيا الدولة «المهيمنة» في أوروبا»[٥٠]، وبدلًا من منح المستشارة الألمانية لقب «زعيم العالم الحر»، فإن انتخاب ترامب قد يضعف ألمانيا بنحوٍ أكبر، فضلاً عن إضعاف موقفها داخل أوروبا.

49. See Kundnani, "President Trump, the U.S. security guarantee and European integration," The German Marshall Fund of the United States, p. 4.
50. On German "semi-hegemony," see Kundnani, The Paradox of German Power, pp. 107-113.